

# واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي

فاضل البدراني(\*)

باحث وأكاديمي عراقي متخصص في الإعلام الدولي.

## مقدمة

في الدراسات الإعلامية الحديثة ركز علماء الاتصال والإعلام على أهمية سلاح الإعلام في الميدان الحياتي سواء أكان اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو غير ذلك. ويرجح أن يكون أكثر فاعلية من سلاح المدفع أو الطائرة أو الدبابة، وإذا كان الاقتصاد ذا أهمية قصوى في حياة المجتمعات ونهضتها فإن نجاحه لا بد من أن يرتبط بحركة الإعلام الذي يعد النافذة الأساسية له في السوق المحلية والدولية. ومن هنا تتركز نتائج الدراسات المستقبلية في البلدان المتقدمة على أن الإعلام هو سلاح العصر والمستقبل فلا بد من التسلح به وخلق منظومة إعلامية ترتبط بحركة المجتمع بصيغة تفاعلية إنسانية مستفيدة من ثورة الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات. وتقودنا تلك السطور إلى أهمية الصراع الذي شهدته الساحة الإعلامية العراقية عقب الاحتلال الأمريكي، لأننا تعايشنا مع إعلام من صحف وقنوات ومواقع إلكترونية شابها الأسلوب الفوضوي وأطلق عليها «الإعلام غير المنضبط»<sup>(١)</sup>. لقد أفرزت هذه المرحلة تشكيلة جديدة غير منسجمة، من وسائل الإعلام غلب على أكثريتها طابع الحزبية السياسية التي تعددت فيها الولاءات والانتماءات لجهات داخلية وخارجية، والأفق الضيق. ولذلك وصفها البعض بالصحافة الصفراء كونها لا تلتزم رسالة الإعلام الخدمي الذي يستشعر هموم المواطن بقدر ما يستهدف التلاعب بعقلية المواطن فكرياً. وهي رسالة سياسية لا تقل خطورة عن صورة الإعلام الغربي المدسوس إن لم تكن ذاتها.

ومع هذا وجدنا صحافة تميزت بصفة الاستقلالية والحيادية تقف وراءها شخصيات

(\*) صدر له: الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق، ١٩٤٥-١٩٥٨، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

(١) «ما بعد الغزو الأمريكي للعراق ([ملف])»، شؤون عربية (القاهرة)، العدد ١١٤ (صيف ٢٠٠٣)، والسيادة (بغداد)، ١١/٩/٢٠٠٤.

وجهات إعلامية وطنية متخصصة، لكنها لم تدم طويلاً لصعوبة التمويل. في حين تمسك جزء ثالث منها بالولاء للاحتلال وأجندته كونه يقف وراء تمويل صدورها إذ تميزت من غيرها من ناحية جودة الإخراج والطباعة والورق، بالإضافة إلى انتظام صدورها من دون مضايقات مالية. إن الإعلام العراقي في هذه المرحلة عبر عن نفسه بأنه مزيج من الآراء والقناعات والأفكار والأجندات المتناقضة، تتلاعب بها السياسات المتصارعة لأجل النفوذ، أطلق عليها حقبة الفوضى الإعلامية أو حقبة «الصدمة والانفلات»، حيث توقفت الصحافة في العراق لمدة شهر تقريباً عقب الاحتلال لتظهر لنا بثوب جديد، فيه من كل ألوان الإعلام الهزلي والسياسي والمهني والتقليدي والديني والموالي، أي بمعنى آخر صحافة مذهبية وطائفية وعرقية وإثنية بطابع ديني أو سياسي يمثل أجندات خارجية متعددة، وهذا بالطبع من بنات أفكار الاحتلال وأهدافه وغاياته في خلق الصراع الإعلامي، وفق المزاج السياسي للتأثير في السلوك المجتمعي العراقي.

ويقول علماء الاتصال والإعلام إن الصحافة جزء لا يتجزأ من السياسة، بينما البعض الآخر يرى أن الصحافة أحد فروع السياسة. وإذا اهتدينا إلى هذا المفهوم علينا أن نلتمس لصاحبة الجلالة أن الطرف السياسي هو الذي خلق هذا النمط من الصحافة<sup>(٢)</sup>. وتعتبر المرحلة الحالية، التي يعيشها العراق، وما فيها من صعوبة بالغة التعقيد في خضم التنافر واستشراء الأفكار الطائفية والجهوية، من نتاج الفعل السياسي الدولي والإقليمي الموجه لحركة الإعلام المسيس، والذي مارس أبشع دور مخز، وابتعد تماماً عن ممارسات مهنة الصحافة على الرغم من تقمصه لدورها، لدرجة أنه أساء إليها. وكان من نتيجة ذلك، رد الفعل، باستهداف الصحفيين من قبل جهات مجهولة في إطار فصل الكراهية والمعاداة للصحافة والصحافيين، ما جعلنا نتحدث عن أرقام بالمئات من ضحايا زملاء المهنة.

## أولاً: واقع الإعلام العراقي عقب الاحتلال

### ١ - بداية الفساد والإفساد الإعلامي

إذا كان الفساد حالة شاذة فإن الشيء الخطير في الأمر هو القبول به والتعايش معه. ودائماً نجد أن مكامن الفساد والإفساد الغربي توجهت نحو الثقافة العربية بهدف إشاعة الفلسفة الذرائعية البراغماتية مقابل الفلسفة العقلانية، والقصد من ذلك محو وجود الجانب المبدئي - القيمي لدى الإنسان، وتجاوز وجود مقياس موضوعي للتمييز بين الخير والشر. وهذا التوجه لا يتحقق ما لم يكن هنالك تفوق على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، وكذلك على الصعيد الثقافي عند أصحاب مثل هكذا توجهات لفرض وتبرير الغزو الثقافي ومحاوله إلغاء الآخر وتهميشه. وفي المحصلة النهائية، توجه إلى العقل العربي تهمة العجز عن مواكبة التطور

(٢) انظر: الملف الإعلامي، العدد ١ (تموز/يوليو ٢٠٠٣)، وهو منشور صدر في بغداد في أربعة أعداد شهرية وتوقف، شارك فيه نخبة من الصحفيين العراقيين الذين تصدوا للاحتلال الأمريكي.

والتحديث. وكذلك عجز المثقف العربي أيضاً عن الانفتاح والتواصل مع الآخرين<sup>(٣)</sup>. بهذا الإيجاز بدأت الحملة الفكرية الغربية، ولا سيما الأمريكية منها على وجه التحديد، باستعمار العراق، باعتباره قمة الهرم الأهم في المنطقة، ومن ثمّ النزول نحو المهم في بقية بلاد العرب ومن جاورها من الدول الأخرى. لقد استندت حملة بوش العسكرية إلى التمهيد المعلوماتي في ما يتعلق بإحلال الموديل الأمريكي الجديد المسوغ لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي، وهي أهداف إعلامية مزعومة ليس إلا، **بالدرجة الأولى**، وفي استخدام مفهوم الحرب النفسية ضدّ المواطن للتأثير فيه ومحاولة إماتة جذوة المواجهة والصمود عنده **بالدرجة الثانية**، وفي محاولة إسباغ صفات سلبية على الطرف المستهدف والتركيز على اعتبارها واقعاً حقيقياً **بالدرجة الثالثة**، ويأتي هذا التوجه مجسداً لفكرة غوبلز وزير دعاية هتلر عندما قال أكذب وأكذب حتّى يصدقني الناس. ومثل هذا النهج طبعاً احتاج إلى أموال طائلة لشراء عقول الضعفاء من أتباع من أطلق عليهم المعارضة العراقية خارج العراق، وتسخيرها لصالح مشروعها وتسخير كافة إمكانات التكنولوجيا الإعلامية والعسكرية لفرض سياسة الأمر الواقع.

يرى البعض أن الصحافة جزء لا يتجزأ من السياسة، بينما يرى البعض الآخر أن الصحافة هي أحد فروع السياسة.

هذه السياسة تواصلت ضدّ العراق منذ بداية فرض الحصار الاقتصادي في السادس من آب/أغسطس عام ١٩٩٠ وحتى بدء العدوان في التاسع عشر من آذار/مارس عام ٢٠٠٣، عندما أرادت تطبيق نظرية التعايش مع الفساد ولو بالقوة، لكنها لم تنجح وخسرت كلّ شيء من سمعتها لأن جميع الأغطية التي كانت تستتر خلفها انكشفت عندما حلت في المنطقة باحتلالها للعراق. احتل العراق في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وكان للولايات المتحدة أن تتصرف، ومن أولى أهدافها التركيز على الجوانب الثقافية والفكرية، وأخذت تبني سياسة دعم مشاريع الصحافة والإعلام عن طريق تقديم المنح المالية للجهات والأشخاص الذين دعموا حملتها ضدّ العراق. وأوّل من تلقى الدعم الأشخاص الذين كانوا في صف المعارضة خارج العراق. ومن سخرية القدر أن نسبة كبيرة منهم لم تكن لها علاقة بالصحافة، لا من قريب ولا من بعيد. فأصبحوا رؤساء مجالس إدارات أو رؤساء تحرير في قنوات فضائية أو صحف أو وكالات أنباء أو مواقع إخبارية. في حين تراجعت أسماء إعلامية لامعة في ساحة الثقافة والإعلام، ومعروفة على الصعيد الدولي، إلى مستويات متدنية إن لم تكن عملت تحت رحمة هذه الوجوه الجديدة. واعتبر هذا اختلالاً في مهنة الصحافة. حتّى إنّ اتحاد الصحفيين العرب سحب اعترافه بنقابة الصحفيين العراقيين لفترة من الزمن إلى أن تكشف له الأمور، ومن ثمّ أعاد الوجوه الإعلامية السابقة إلى ممارسة عملها النقابي.

(٣) صباح ياسين، الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

## ٢ - الممارسة العملية وتحليل المضمون

لقد هب الجميع للانخراط في ميدان الإعلام، فصدرت في الشهور الستة الأولى للاحتلال عام ٢٠٠٣ حدود ٢٠٠ صحيفة، وحوالي ٧٠ محطة فضائية وإذاعية ومواقع إخبارية، بعضها مسجل لدى نقابة الصحفيين العراقيين وبعضها الآخر غير مرخص قانوناً، مستفيدة من الفوضى التي دبت في ساحة العراق عامة وتحديداً الإعلامية منها. ومن الملاحظ أن الإذاعات استخدمت نظام الـ «أف أم»، وهو الأسهل والأرخص من ناحية الإرسال والبث. وبخصوص الصحف، تحظى صحيفة **الصباح** الناطقة باسم الحكومة العراقية والمقربة من الاحتلال بدعم مالي كبير، لتتجاوز ٣٠ صفحة وتوزع حوالي ٢٠ ألف نسخة في اليوم، لكنها تطبع حوالي ٢٥ ألف نسخة في اليوم، وتسير على نهج الفضائية العراقية، فتمثلان معاً وجهان لعملة واحدة. لكنهما أقل قرباً من القارئ والمشاهد العراقي لاعتمادهما الخط الحكومي الرسمي القريب من لغة الاحتلال الأمريكي، والمبشر بعراق ديمقراطي جديد كما يحلو للبعض أن يعممه. واعتبر ذلك خطاباً إعلامياً يجسد قناعات الاحتلال والحكومات التي يدعمها. وتتعرض الصحيفتان للمقاومة العراقية بالنقد وتسبغان عليها صفة الإرهاب وتسميان، بفصاحة لسان واضحة، الوجود العسكري الأمريكي وغيره على أرض العراق بالقوات المتعددة الجنسيات أو الصديقة، وليس جيش احتلال طالما هو مكلف بمهمة تحرير شعب العراق من حكومة سابقة. وفي واقع الأمر، إن هذه الوسائل الإعلامية، المكتوبة منها أو المرئية والمسموعة، تمثل خطاب الأحزاب السياسية والتيارات المعارضة للنظام السياسي قبل الاحتلال، إذ واكبت مشروع الاحتلال منذ بدايته وأصبحت جزءاً منه. ولعل البعض من المراقبين والمختصين في الإعلام الدولي انتقدوا ذلك الالتزام ووصفوا تلك الوسائل بالأدوات الناطقة بلسان الاحتلال، فلم يشهد لها أي تغيير في خطابها لفترة ما قبل الاحتلال عندما كانت في صفوف المعارضة.

إن المؤشر الملموس لدى المتتبع لحركة الإعلام العراقي في حقبة الاحتلال توصل لقناعة تامة بأن الصحف والقنوات والإذاعات وجميع المطبوعات الحزبية والمرتبطة بالأحزاب التي جاءت من الخارج تحديداً، تحاول كسب ود الاحتلال لأهداف تتعلق بامتيازات لصالح الحزب صاحب الامتياز، أو لديمومة مشروع التمويل للصحيفة أو القناة الفضائية، الذي يجري عادة، إما بنشر الإعلانات ذات الكلفة المالية العالية، أو باستلام شيكات مالية مجيرة باسم المؤسسة الإعلامية وغيره. وتتوزع ٢٠٠ وسيلة إعلامية على ما يقارب عدد الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة، لان لكل حزب أو حركة أو تيار أو تجمع سياسي صحيفة على أقل تقدير، وكذلك فإن البعض من هذه الجهات السياسية يمتلك قنوات فضائية ومحطات فضائية. وفي هذا السياق تتجسد المقولة «أعطني صحيفة أعطيك حزبا».

وكان من أولى خطوات الحاكم المدني الأمريكي المفوض بالصلاحيات التامة بول بريمر حل وزارة الإعلام في ٢٣/٤/٢٠٠٤، ما أقرز عدداً من الظواهر تجسدت، بشكل أو بآخر، في

حالة الفوضى والانفلات الإعلامي الذي أصبح هو القاعدة وما غيره استثناء<sup>(٤)</sup>. وفي كلّ دول العالم، هناك قانون للإعلام، يتضمن التنظيم القانوني الخاص، بالإضافة إلى اللوائح التي تتعلق بوضع المهنيين وكيفية ممارستهم لنشاطاتهم من خلال المنظمات والاتحادات والجمعيات الخاصة بالعاملين في المؤسسات الإعلامية وأصحاب تلك المؤسسات. وكان العراق يخضع لذلك القانون. ولكن مع حلّ وزارة الإعلام، اختفت تلك الأنظمة القانونية، واستشرت الفوضى الإعلامية في الساحة العراقية التي أصبحت، إلى حدّ ما، شبيهة بالفوضى الأمنية والسياسية، وإن كانت في حقيقة الأمر انعكاساً سلبياً لها.

وعلى المستوى المهني فإن الجسد الصحافي العراقي لا يملك جهازاً تمثيلاً موحّداً للصحافيين العراقيين حيث دب الانشقاق في صفوف أهل المهنة إلى عدة تكتلات وتجمعات. وكانت أوّل صحيفة عراقية صدرت في بداية الاحتلال، صحيفة **الساعة**، وهي صحيفة مستقلة وحيادية من حيث رؤيتها الإعلامية والوطنية للأحداث. والأهم أنّها كانت تنتقد الاحتلال الأمريكي بشكل صريح، بل تهاجم بعنف كلّ من يساندّه ويقف إلى جانبه. وصحيفة **الساعة** صدرت عن الحركة الوطنية العراقية الموحّدة التي يرأسها رجل الدين الشيخ الدكتور أحمد عبيد الكبيسي، لكنها أصبحت شبه متوقفة بعد ثلاث سنوات من استمرار صدورّها المنتظم، بسبب سوء التمويل المالي لها، بالإضافة إلى المضايقات التي تتعرض لها مع بقية وسائل الإعلام العراقية التي لم تسر في خط الاحتلال أو السلطات الحكومية العراقية المتعددة التي تعاقبت على حكم العراق عقب التاسع من نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣.

ومن حيث وسائل الإعلام ذات الحيادية التامة، في رسالتها اليومية، تتربع على عرش وسائل الإعلام العراقية المقروءة والمسموعة حالياً صحيفة **الزمان** وفصائية «الشرقية» المستقلتان، ويشرف عليهما الإعلامي العراقي سعد البزاز إذ تجد أن النبرة الإعلامية فيهما مكرسه لمناهضة الاحتلال، ولكن بأسلوب إعلامي هادئ. وبالرغم من أنّهما تحاولان، قدر الإمكان، أن تلتزما الخط الحيادي المهني، في محاولة منهما لتجنب الصدام مع الحكومة والاحتلال الذي قد يصل إلى حدّ الاعتقال أو أكثر، ولكن ذلك، ليس على حساب تجاهل الحقائق. ومع هذا فإن حكومة نوري المالكي أوقفت بثّ قناة «الشرقية» من مكتب بغداد في بداية عام ٢٠٠٧ بحجة التحريض على الإرهاب، على أثر تنديدها مع بقية وسائل الإعلام الدولية بالطريقة الطائفية التي جرى بها إعدام الرئيس الراحل صدام حسين. وكان قبلها بسنتين شهد إغلاق مكتب قناة «الجزيرة» في بغداد الذي حصل عقب معركة الفلوجة الأولى في نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٤.

(٤) انظر: «نقد صحافة مرحلة الاحتلال: دراسة تقويمية»، (تقرير صادر عن نقابة الصحافيين العراقيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)؛ عبد الحسين شعبان، «ملاحظات حول الإعلام في العراق»، **الدراسات الإعلامية** (القاهرة)، العدد ١١٣ (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، والهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام، «قائمة القنوات والإذاعات التي قدمت طلباً للحصول على ترخيص للبث في العراق».

وبالحجة ذاتها، تحدثت حكومة أياد علاوي وقادة جيش الاحتلال الأمريكي عن «الجزيرة» متهمينها بتشجيع العنف لكونها كانت أبرز فضائية تتعقب الحدث في أبعد مكان من البلد بالمعلومة والصورة، أي أنها تتعامل بلغة حقائق إعلامية تقدّمها في نشرات الأخبار على مدار الوقت اليومي للرأي العام الدولي. ويذكر أن صحيفة الزمان تصدر بطبعات دولية وتوزع في عدد من عواصم العالم أبرزها لندن. أما صحيفة المشرق المستقلة التي يصدرها نهرو عبد الكريم وتتجاوز أرقام توزيعها اليومي في بغداد ٢٠ ألف نسخة، وبالرغم من الظروف الأمنية الاستثنائية فهي حيادية على صعيد استعراض القصة الأمنية والسياسية العراقية. وبالرغم من كشفها جرائم الاحتلال، لكن طريقتها إعلامية خفيفة، والمعروف أنها

**لقد أعطت التعليقات الفنية  
ضمن إطارها الفكاهي  
الوسائل الإعلامية دعماً  
وقبولاً لدى الشارع العراقي  
المتلهف لنقل معاناته المتأزمة  
إلى الرأي العام.**

تضم ملاكاً إعلامياً متميزاً، من منتسبي وسائل الإعلام العراقية السابقة، مثل وكالة الأنباء العراقية وبقية الصحف الأخرى. ويمتاز هذا الملاك بالمهنية والكفاءة الصحافية العالية. وما عدا بعض كتاب الأعمدة الصحافية فيها، لهم حرية مطلقة في نقد الحكومة العراقية والاحتلال.

وهنا يجب التنويه بأن الرسم الكاريكاتوري مع الأعمدة الصحافية، ولا سيما عمود الكاتب حميد عبد الله «قصة المشرق الإخبارية» وآخرين

على الطريقة نفسها في كل من صحيفتي المشرق والزمان، هما في مصاف التعليق الكاريكاتوري الهادف نفسه، بعنوان «كاريكاتور» الذي تقدّمه نخبة من الفنانين العراقيين وأبرزهم ماجد ياسين وسعد خليفة وزهير محمد رشيد، بالإضافة إلى الفنان الراحل وليد حسن الذي اغتالته الميليشيات بسبب نقده اللاذع لسياسة الحكومة والاحتلال في قناة «الشرقية». وهذا البرنامج الفني الأسبوعي يتابعه الجمهور العراقي في وقت الظهيرة من كل يوم جمعة ويعاد بثه مساء يوم الأحد أسبوعياً، إذ يتابع المشاهد ذلك البرنامج الذي يستعرض معاناة المواطن العراقي من خلال نقده الهادف لسياسة الاحتلال والحكومة، ولفوضى العنف الطائفي وانعدام الخدمات للمواطن بشكل لاذع. ولعل هذه التعليقات الفنية ضمن إطارها الفكاهي أعطت لكل الوسائل الإعلامية دعماً وقبولاً لدى الشارع العراقي المتلهف لنقل معاناته المتأزمة إلى الرأي العام.

وإلى جانب هذا، توجد وسائل إعلام لا تقل مناهضة للحكومة وللوجود الأجنبي، وإن كانت بمستوى أقل، من ناحية الانتشار والتأثير بسبب انعدام الدعم المالي لها، مثل صحيفة راية العرب الناطقة بلسان التيار القومي العراقي الذي يتزعمه وزير الخارجية العراقي الأسبق صبحي عبد الحميد. وأصبحت منذ أكثر من سنة تصدر أسبوعياً بسبب إمكانية التمويل إذ يرأس تحريرها الأكاديمي المعروف الدكتور وميض عمر نظمي، وكذلك صحيفة الزوراء الصادرة عن نقابة الصحفيين العراقيين والتي تعد أقدم صحيفة عراقية يعود تأسيسها إلى عام ١٨٩٦. بينما تتمسك وسائل إعلام أخرى بموقف أكثر صلابة حيال

الحكومة والاحتلال منذ البداية ولحد الآن، ومن أبرزها صحيفة **البصائر** وإذاعة أم القرى، وتصدرهما هيئة علماء المسلمين، بالإضافة إلى فضائية بغداد وصحيفة **دار السلام** ويصدرهما الحزب الإسلامي العراقي الذي يتزعمه نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي. ومن اللافت للنظر، بالرغم من أن الحزب الإسلامي يعد من الأحزاب التي اشتركت في مجلس الحكم وفقد شعبيته جراء ذلك، إلا أن قناتي بغداد ودار السلام تعدان من وسائل الإعلام المناهضة للاحتلال، ولكنهما متهمتان، إلى حد ما، من قبل بعض الأحزاب الأخرى، بإثارة الطائفية، حالهما حال بقية الصحف والقنوات التي تصدرها أحزاب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وتيارات أخرى سوف نستعرضها لاحقاً.

وهناك صحيفة **السيادة العراقية** التي يصدرها زعيم التجمع الجمهوري في العراق سعد الجنابي، ومهمتها رصد أخطاء الحكومة والأحزاب الدينية التي تهيمن على الحكومة، وتكرر دائماً من أن العراق يعيش تحت وطأة احتلالين، أمريكي وإيراني، وهي تقف بشكل صريح بجانب المقاومة العراقية. ويصف شهاب التميمي، نقيب الصحفيين العراقيين، في نقده للواقع الإعلامي والصحافي، بالفوضى الصحافية على حد تعبيره بقوله إن الساحة العراقية تمر باختناق إعلامي فوضوي منذ بداية الاحتلال، غالبية يمثل مزاجاً حزبياً يتسم بالنفق السياسي. وأشار إلى أن مثل هذا الكم الهائل من الصحف والفضائيات ربما شجعت على شحن الأوضاع الطائفية والمذهبية لأن الموجود في أغلبه ليس إعلاماً بل سياسة بحتة، وأنا لا أشم رائحة صحافية في غالبية وسائل الإعلام الموجودة حالياً. وينظر الشارع العراقي إلى الصحف الموالية للاحتلال نظرة غير محبة تحديداً، ومن أبرز هذه الصحف، **العراق اليوم** الأسبوعية التي اتسمت بنشر القرارات التي يصدرها بريمر والحكومة العراقية المؤقتة، وبالتعريف بالمفاهيم والأفكار التي تثيرها قضية إعادة إعمار العراق. وهي تمول من قبل السفارة الأمريكية في بغداد. وهناك صحف سياسية أخرى مثل **المدى** التي يديرها فخرى كريم، و**البشارة** التي تحولت إلى اسم آخر هو **الأنباء** ويديرها نجم عبد الله، وصحيفة **المؤتمر الوطني** التي يديرها أحمد الجليبي، و**نداء المستقبل** التابعة لحركة الوفاق الوطني بقيادة أياد علاوي، و**الاتحاد** وفضائية «الحرّة» التابعتين لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني، و**التأخي** التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني. بالإضافة إلى صحف عديدة أخرى بالتوجه ذاته.

كما برزت صحف أخرى، ولكن بخط سياسي خاص، يتعلق بسياسة التيار أو الحزب مثل صحيفة **النهضة** التابعة لتجمع المستقلين الديمقراطيين بزعامة عدنان الباجه جي، و**الطلیعة** الناطقة بلسان الحزب الاشتراكي الناصري، وصحيفة **الطيب المندائي/نيشا/ صدى السريان**. وأما الصحف الدينية، فيمكن ذكر صحيفة **الحوزة**، وتهتم بأنشطة الحوزة الشيعية وفتاواهم الدينية، ومجلة **الفتوى** التي تمثل المذهب السني وتصدر شهرياً، ومجلة **الكوثر** وهي نصف شهرية وتبرز نشاطات وشؤون الشيعة، إلى جانب صحف **البصائر** التي ورد ذكرها، و**أنصار الحوزة والدعوة والبيان والمجلس والبيئة وقمر بني هاشم والكوفة وصوت الجمعة والوفاق الإسلامي**، فضلاً عن عناوين عديدة أخرى، يمكن الرجوع إليها في

ببليوغرافيا الصحافة الجديدة. ومن الصحف الفكاهية الساخرة ما كانت تصدر خارج العراق وهي ذات طابع تجاري فتشمل صحف **حزبوز** حيث اشتقت الاسم والأسلوب من الصحيفة الهزلية العراقية القديمة **حزبوز**، والصحاف **والرصيف وجحا**. ومن الصحف الفنية الأخرى صحيفة **الكرة وعدسة الفن والعالم الرياضي والرياضي الجديد والسفير الرياضي وعيون الفن**. وتؤكد مصادر نقابة الصحفيين العراقيين أن ثلث المنتج الإعلامي تلاشى، بمرور الزمن، بسبب كلفة التمويل الباهظة. هذا إلى جانب أن الصحافة حرفة معقدة لا يمكن للطارئ أن يواصلوا مشوارهم معها لفترة طويلة، حتى ولو امتلكوا المال اللازم لاستمرارها، فالصحيفة أو الإذاعة أو الفضائية تعد مشروعاً ضخماً، من غير المعقول أن يتواصل العمل به بقيادة شخص لا يملك مؤهلات التواصل وعشق المهنة.

وفي عراق ما بعد الاحتلال تبوأ العشرات من الناس ممن لا يملكون أدنى مستويات التعليم ولا حتى أبسط خبرة إعلامية رئاسة تحرير صحف صدرت أعداد منها، بصفحات متعددة وبإخراجية متواضعة للغاية، ولكن بنوعية ورق مصقول ومرغوب، لا يملكه العديد من الصحف الدولية المشهورة. واستمرت لشهرين أو لأسابيع، ثم توقفت في النهاية، على الرغم من وجود رأس المال الذي يكفي لاستمرارية المشروع لسنين طوال. ولكن العلة هنا تكمن في أن صاحب الامتياز أو رئيس التحرير الذي لا يعرف موقع نقابة الصحفيين هو شخص طارئ على مهنة البحث عن المتاعب. ومن بين من تولى رئاسة تحرير صحيفة في هذه الفترة من كان بقالاً أو صاحب معرض لبيع السيارات أو علوة لبيع السمك. وعلى سبيل المثال تولى نجم عبد الله رئاسة تحرير صحيفة **البشارة** التي يمولها الاحتلال وهي أسبوعية. بينما كان هذا الشخص قبل الاحتلال عامل ميكانيك في ورشة لتصليح السيارات.

كذلك الحال بالنسبة إلى صحيفة **الوجه الديمقراطي الجديد** التي صدرت عقب الاحتلال واستمرت لستة شهور تقريباً ثم تلاشت وانقرضت، فتولى رئاسة تحريرها شخص يعمل في علوة لبيع السمك يدعى رحيماً أبو الجري. إن الصحافة جزء من التاريخ أو هي مادته الأساسية ينبغي لها أن تدون ذلك التعثر الذي لحق بها في فترة غياب القانون؛ نعم تبدو للبعض أنها مهنة سهلة، ولكنها أعقد من أية مهنة أخرى. والبعض يشبهها بلعبة كرة القدم حيث إن أي شخص بإمكانه أن يركل الكرة ويمارس اللعبة، ولكن من الصعوبة بمكان أن يكون محترفاً ويسمى لاعباً في الملعب. وتقول نقابة الصحفيين العراقيين أنه إلى جانب مئات الامتيازات التي تم تسجيلها في النقابة ومنحت لإعلاميين وصحافيين، فإن أرقاماً فلكية جرى تسجيلها واعتمادها لدينا في مجال الصحافة الإلكترونية، وهي أيضاً مقسمة بين الصحافة الوطنية والحزبية والحيادية والموالية<sup>(٥)</sup>.

(٥) جمال الزرن، «قراءة في الإعلام العراقي بعد الاحتلال وإشكالية الهيكلية»، الدراسات الاستراتيجية (البحرين) السنة ٢، العدد ٤ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)؛ سعد الدين خضر، ببليوغرافيا الصحافة العراقية (بغداد: [د.ن.، ٢٠٠٥])، وأرشيف نقابة الصحفيين العراقيين، ملف الصحف والإذاعات والفضائيات العراقية.



## ثانياً: انعكاسات الوضع الاحتلالي على الإعلام والصحافة

لا شك في أن تنظيم عمل وسائل الإعلام والاتصال في أطرها القانونية، وبما يتيح لها من حرية التعبير، تعد من أبرز السمات اللازمة لتحديد هوية ومنهج أي نظام سياسي دولي وديمقراطي، ولا سيما إذا كان المسعى الحقيقي لبناء مجتمع مدني متحضر مواكباً لحركة النظام السياسي وأهدافه وتطلعاته. وذلك من خلال توفير فضاء إعلامي واتصالي حرّ ومستقل وفعال، ويمتلك جميع أدوات التقدم اللازمة وفق ثنائية الإعلام والديمقراطية. لكن ليس من المنطق أن تؤمن المجتمعات المستقلة بلادها منذ حوالى القرن تقريباً بدعوى مصاحبة النهوض بالواقع الإعلامي والفكري للاحتلال العسكري الأجنبي. ومن هنا يطرح التساؤل الوارد: ألم يأت غزو العراق واستهداف مؤسساته بالتدمير مسوغاً حقيقياً لتكريس الاحتلال، بحجة القضاء على الدكتاتورية، ومن ثم منح الشعب العراقي هامش الحرية المفقود في الصحافة، وحرية الرأي والعيش في كنف فضاء الديمقراطية الذي تتكفل الولايات المتحدة بمنحه للعراقيين<sup>(٦)</sup>؟

إن أهم مظاهر أي توجه لتنظيم قطاعي الاتصال والإعلام يتطلب توفير المناخ الفكري والثقافي والسياسي الملائم عبر دعم وتشجيع سياسة اتصالية تأخذ بالاعتبار طبيعة المجتمع، وخصوصيات النظام السياسي وأخلاقيات المهنة. إن أداء الإعلام في أي دولة يتحدد بمستوى التقاء مجموعة من العوامل والضوابط والأهداف المترابطة، من الأرضية الفكرية والسياسية إلى الإطار التنظيمي والتشريعي الذي فيه يترعرع ويؤدي الإعلام رسالته المنشودة. ومن هنا يمكن اعتبار كل من الديباجة والقسم الأول من القانون التأسيسي للوكالة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام جواباً يفسر سبب إنشائها في هذا الوقت. إن جملة من العوامل يبتغي من ورائها الاحتلال والحكومة العراقية تحقيق المكاسب التي تظهر ديمقراطية الوضع الراهن. ولكن السؤال يتكرر: هل إصدار القوانين المتعلقة بتنظيم الإعلام ووسائل الاتصال يكفي للحكم بنجاح التجربة الشمولية من عدمها؟ صحيح أن الإعلام يمثل جانباً مهماً من حياة المجتمع، ولكنه يبقى تابعاً لخطوات النظام السياسي وتطبيقاته العملية على الصعيد الاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والسياسية. لقد عمدت الولايات المتحدة إلى إلغاء معالم الإعلام العراقي السابق عندما أصدر الحاكم المدني بول بريمر قراره برقم ٦ في بداية شهر حزيران/يونيو عام ٢٠٠٣، القاضي بتأسيس شبكة الإعلام العراقي كهيئة وقتية انتقالية بدلاً من وزارة الإعلام المنحلة<sup>(٧)</sup>. وفي الوقت نفسه تقريباً عقد مؤتمر فيينا الخاص بمستقبل الإعلام العراقي والذي توصل إلى صياغة لائحة لتنظيم الإعلام العراقي، ومنه

(٦) إبراهيم الداقوقي، «قانون الإعلام نظرة جديدة في الدراسات الإعلامية الحديثة»، مجلة الوثائق الإعلامي (بغداد)، السنة ١، العدد ٤ (١٩٨٢)، ص ٣، و«التضليل الإعلامي وانتخابات الرئاسة الأمريكية»، البيان (المنتدى الإسلامي، الرياض)، العدد ٢٠٥ (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، ص ٩١.

(٧) تم إلغاء وزارتي الإعلام والأوقاف العراقيتين، واستحداث وزارة لحقوق الإنسان في التشكيل الوزارية التي أعلنت في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

انبثقت فكرة الهيكلية الجديدة للإعلام من خلال صياغة مشروع القانون رقمي ٦٥ و ٦٦ الصادرين في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤، لتوفير الأرضية القانونية المناسبة لتنظيم الإعلام العراقي<sup>(٨)</sup>. وجاء في ديباجة القانون رقم ٦٥ الخاص بتأسيس الوكالة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام أنه يمثل.

١ - تحقيق التنمية الديمقراطية الحديثة عبر توفير المناخ الإعلامي الحر بين مكونات الشعب العراقي، والعمل على إنجاح تجربة الانتخابات التي تشهد جدلاً ومراهات سياسية بين أن تنجح أو تفشل، وبالتالي فإن الإعلام سيؤدي دوراً مهماً في إنجاز المهمة المطلوبة منه.

٢ - أهمية الإعلام ووسائل الاتصال في حماية السلامة العامة ومصلحة المستهلك، وهذا بدوره سيشكل دعامة أساسية لحماية الحريات العامة.

٣ - الحفاظ على المبادئ العامة المتعلقة بحرية التعبير والصحافة كما جرى تأكيدها في الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية وفي الوثائق الأخرى. إن من أهم دوافع تأسيس الهيئة هو إيجاد سلطة تشريعية تستطيع سنّ النظم التي تشجع على تأمين التقنيات والخدمات الحديثة للمستهلك، وهي حاجة ضرورية للحصول على بنية تحتية للاتصالات، ذلك أنه من الأهداف الرئيسة لنظام الاتصالات الوطني إتاحة الخدمات لجميع المواطنين وبأسعار مقبولة. وقد جاء إنشاء الهيئة أيضاً كضرورة ملحة لتوسيع وإيجاد كفاءات مهنية في صنع الأخبار والإعلام وذلك من أجل تأمين حوار عام في العراق. وفي ما يتعلق بالقسم الأول من القرار ٦٥ ضمن أهداف الوكالة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام ورد سعي الهيئة لتشجيع التعددية والتنافس بين موفري خدمات الاتصال والإعلام في العراق، وهو ما سيساعد على تأسيس مجتمع مطلع ومتنوع الثقافات، مستفيداً من تنوع الأسعار والفائدة<sup>(٩)</sup>.

## ثالثاً: انعكاسات الوضع الجديد على حياة الصحفيين وأداء المهنة

### ١ - الحقوق والمخاطر

من الواضح أن حرية الصحافة وحرية التعبير هما حقان معترف بهما في جميع اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وفي مجمل القوانين والموثائق الدولية، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ الذي نصت المادة ١٩ منه على «حق كل شخص في حرية الرأي والتعبير»، على أن يشمل ذلك حرية اعتناق الآراء واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها، بأي وسيلة إعلامية كانت، من دون تدخل أو تقييد من أي جهة، مهما تكن سلطتها في الحدود الجغرافية. لقد تأكد، لدى منظمات ونقابات واتحادات صحافية وإنسانية دولية، وجود تجاوزات ضدّ حقوق الصحفيين على أيدي قوات الاحتلال الأمريكية والقوات العراقية على حدّ

(٨) شعبان، «ملاحظات حول الإعلام في العراق».

(٩) انظر لائحة مبادئ الوكالة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام: [http://ncmc-iraq.org/index\\_ar.htm](http://ncmc-iraq.org/index_ar.htm).

سواء، إذ نفذت إجراءات تعسفية وصلت إلى حدّ التصفية الجسدية أو الاعتقال لمئات الصحفيين والإعلاميين، لمجرد انتقاداتهم في المقالات الصحافية أو عبر الفضائيات والإذاعات لموضوعات تخص حياة المجتمع. في حين أن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، ويجب أن تضع بالاعتبار، الخاصيات الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والأسرية في التعامل في مجال حقوق الإنسان<sup>(١٠)</sup>. ولتسليط الضوء على مجريات الأحداث تلك، فإن زيادة التنافس السياسي وانتشار فرق الموت التابعة لبعض الأحزاب والتيارات السياسية، بالإضافة إلى توغل جهات استخباراتية إقليمية في العراق، مستغلة الفوضى العارمة التي جلبها الاحتلال منذ العام ٢٠٠٣، مع وجود جيش من الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية، جعل الصحفيين هدفاً لعلميات القتل والاختطاف. ويقول بيان لنقابة الصحفيين العراقيين في يوم تكريم شهداء الصحافة العراقية إن أي صحافي يهاجم في مقالة صحافية أو في لقاء بفضائية جهة سياسية في العراق، يكون عرضة للقتل والتصفية. كما إنَّ الاحتلال الأمريكي يقف وراء نسبة كبيرة من هذه الأفعال الخطيرة على حياة الصحفيين<sup>(١١)</sup>.

### أصبح يتعذر على الصحفي في العراق أن يتجول في السوق أو في مكان عام لأنه مستهدف بشكل مباشر.

واللافت للنظر أنّه إذا ما ظهر صحافي يهاجم الاحتلال أو الحكومة أو حزباً ما، بنقد لاذع في صحيفة أو فضائية، فسرعان ما نسّمع نبأ اغتياله أو اختطافه، ومن ثمّ العثور، بعد أيام، على جثته في دائرة الطب العدلي في وزارة الصحة العراقية. وعليه فإن غالبية الصحفيين من هذا الصنف الوطني نزحوا من العراق إلى دول مجاورة، بعدما تعرضوا لتهديدات عديدة. بينما، حالياً لا يزال يبرز في المعتقلات الأمريكية والعراقية عشرات الصحفيين ولمدد طويلة. وفي آخر إحصائية لمرصد الحريات الصحافية في العراق<sup>(١٢)</sup> أن نحو ٢٣٢ صحافياً قتلوا في العراق واعتقل أكثر من ٤٥ آخرين بينما لا يزال آخرون في عداد المجهولين منذ بداية الاحتلال. ويقول رئيس مرصد الحريات الصحافية زياد العجيلي إنّ نحو أكثر من ١٠٠ صحافي قتلوا على أيدي مسلحين مجهولين أو ميلشيات، و٢١ صحافياً لقوا حتفهم أثناء وجودهم في أماكن حدثت فيها انفجارات نفذها مجهولون، و١٧ صحافياً قتلوا بنيران القوات الأمريكية، وعدد آخر قتل بنيران القوات العراقية. أما المختطفون منهم فكانوا ٤٥ صحافياً حتّى شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٦ وتقلص العدد إلى ٩ صحفيين. وحتّى الآن بعضهم لم توجه إليه تهم واضحة ولم يعرف سبب اعتقاله. وأشار مرصد الحريات الصحافية إلى أنّه عثر على ٦ صحفيين مقتولين، وعلى

(١٠) الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، في ٢٩/٥/٢٠٠٧.

(١١) ياسين، الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة، ص ٩٣.

(١٢) انظر تقرير صادر عن مرصد الحريات الصحافية في العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وهو منظمة صحافية مؤلفة من عدد من الصحفيين المتطوعين للدفاع عن حريات الصحفيين وحقوقهم، أنشئ عقب الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣. انظر أيضاً: فاضل البدراني، «تقرير عن حال الصحفيين في العراق»، السفير، ١٠/٤/٢٠٠٧.

أجسادهم آثار تعذيب قبل الإعدام. وكانوا ضمن قائمة المعتقلين، وقد أضيف الرقم إلى قائمة القتل، وهذا يعني أنّ الصحفي العراقي مستهدف من كلّ الأطراف المتنازعة من دون استثناء، وأن مهنة الصحافة باتت موضوع انتهاك يومي، من دون أدنى اعتبار للدور المهني والإنساني الذي تقدّمه، وأن (سلطتها الرابعة) التي مارسها في خضم الأحداث، على مدار السنوات الماضية من عمر الاحتلال الأمريكي، تواجه الآن انتقاماً ممن يضيّقون ذرعاً بحق الإنسان - داخل العراق وخارجه - في معرفة الحقيقة، وممن يخرقون المواثيق والأعراف والمحرّمات، إذا وجدوا أن هذا الخرق قد يخدم مصالحهم.

## ٢ - دور المنظمات حيال المحنة وضحاياها

لا شكّ في أنه كأيّ محفل سواء أكان تربوياً أم اقتصادياً أم ثقافياً... إلخ، فإن مرصد الحريات ونقابة الصحفيين وجهات قانونية أخرى متعاطفة مع محنة الصحفيين حملت القوات المشتركة الأمريكية والعراقية مسؤولية حماية حياة الصحفيين. وفي بيان للمرصد في بداية العام ٢٠٠٧ قال إنه يجب أن تتحمل مسؤولية هذا الاستهداف غير المسبوق للعاملين في حقول الصحافة والإعلام، القوات الأمريكية التي قتلت ١٧ صحافياً، والقوات العراقية التي قتلت عدداً ليس بقليل منهم أيضاً، إذ من غير المعقول أن تتنصل القوات العراقية من فداحة هذه المسؤولية، وتقوم بتسجيل بقية الجرائم التي ارتكبت ضدّ مسلّحين مجهولين لا يمكن الوصول إليهم أو التعرف عليهم، فضلاً عن أن أولئك المسلّحين ما كانوا ليرتكبوا جرائمهم المدرجة في هذه الإحصائية لو لم تهياً الأجواء والمناخات السياسية والأمنية التي سمحت لهم بقتل أعداد كبيرة، عدا من قامت القوات الأمريكية والعراقية بقتلهم. ولعلّ من التساؤل ما يلفت الانتباه في هذه الإحصائية أنّها تثبت، من دون أي لبس، أن دماء الصحفيين العراقيين توزعت بين جهات أمريكية وعراقية عسكرية وجهات مسلحة مجهولة عديدة، واعتبر العراق الساحة الأخطر لعمل الصحفيين في العالم. ولقد اختفى الصحفيون من الشارع تماماً، خشية استهدافهم، بينما شعب مثل العراق يعاني ويلات احتلال وتناحر سياسي، ولد عنفاً غير مسبوق، يحتاج لأن تتوافر للصحافة الأرضية المناخ المناسب لأن تواكب تلك المعاناة وتعبّر عنها في قصص إخبارية تتناولها وسائل الإعلام في كلّ مكان. صحيح أن القصة الإخبارية العراقية تنصدر جميع شاشات وصفحات الصحف والفضائيات ومواقع الانترنت، لكن ما ينقل منها يومياً لا يساوي سوى قطرة في بحر. وعليه ينبغي أن تمنح الصحافة فرصة التركيز على المشهد العراقي الدامي<sup>(١٣)</sup>. إن عام ٢٠٠٧ يعد من أخطر سنوات الاحتلال خطورة على حياة الصحفيين، وبحكم المعايضة لواقع المهنة فإن الصحفي أصبح يتعذر عليه أن يتجول في السوق أو في مكان عام لأنّه مستهدف بشكل مباشر ضريبة للمهنة. وتتساءل منظمة مراسلون بلا حدود في موضوع حمل عنوان «المذبحة العراقية/ حرب العراق»، من هي الجهة المسؤولة عن جرائم قتل

(١٣) انظر: تقرير مرصد الحريات الصحافية في العراق، المصدر نفسه، و«التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧» الصادر عن منظمة، مراسلون بلا حدود» والشبكة الدولية لتبادل المعلومات وحرية التعبير.

الصحافيين الذين اغتيلوا لمجرد أنَّهم مارسوا مهنة الصحافة؟ لكنها تجيب في التقرير السنوي ذاته بأن جيش الاحتلال الأمريكي هو من يتحمل المسؤولية. وتورد المنظمة التي تتخذ من باريس مقراً لها، قائمة بـ ٢٣٢ صحافياً وإعلامياً، وقد قسمت هذا العدد إلى ١٨١ صحافياً و ٥١ إعلامياً من مصورين ومترجمين وموظفي خدمات إعلامية تابعة للصحف والشبكات والقنوات الإخبارية، بالإضافة إلى اثنين من الصحافيين الأجانب فقدوا في العراق من دون أي معلومات عنهم. وهذا ما يتطابق مع الحصيلة التي توردها نقابة الصحافيين العراقيين<sup>(١٤)</sup>.

وفي الذكرى الرابعة لغزو العراق، تقول الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير إن العراق يعد أكثر مناطق العالم خطراً على حياة الصحافيين، مستشهدة بأقوال لجنة حماية الصحافيين، ومراسلون بلا حدود، والمعهد الدولي لسلامة الإعلاميين التي تكشف عن أن حالات الاستهداف تكون ناجمة عن عمد، وغالبها يقع في أثناء التغطية الإعلامية لموقع الحدث أو في أثناء التوجه إليه. وقد أخذت أعداد القتلى من الصحافيين وغيرهم من العاملين في الإعلام تتزايد تدريجياً منذ ٢٠٠٣، وتصاعدت بصورة كبيرة خلال العام الماضي (٢٠٠٦). وأغلب الضحايا في عام ٢٠٠٣ من الأجانب. لكن مع تحول الصراع تدريجياً إلى حرب أهلية، بدأ عدد القتلى من الإعلاميين يتزايد، وقد مثلوا حتى الآن أكثر من ٢٠ في المئة من العراقيين القتلى في العراق وحوالي ثلث المختطفين.

وبحسب تقرير لجنة حماية الصحافيين، فالاغتيالات تعد أهم أسباب وفاة الصحافيين في العراق، إذ حصدت ثلثي الضحايا، كما تعرض عشرات من الصحافيين العراقيين للاعتقال من قبل جيش الاحتلال الأمريكي، وقتل على الأقل ١٤ منهم في حوادث صنفت كـ «تبادل لإطلاق النار»، وجاءت العاصمة بغداد من أكثر المناطق خطراً على الصحافة؛ وقد تكبدت شبكة الإعلام العراقي الحكومية أغلب الخسائر، إذ قتل ٢٣ من صحافييها وأفراد الأطقم المساعدة لها. ويرى صحافيون أن سبب ذلك يعود إلى كونهم يعملون مع مؤسسة إعلامية تعتبر لسان حال الحكومة التي يدعمها الاحتلال في حين أن الصحافيين أناس يصنفون على أنَّهم فقراء في العراق الذي مزقه الغزو والاحتلال الأمريكي. وبذلك يجدون أنفسهم مضطرين للعمل في مثل هكذا مؤسسات إعلامية ليس بقصد سياسي وإنما بقصد مهني ليس إلا<sup>(١٥)</sup>.

## رابعاً: الجهد الأمريكي لاختراق الساحة الإعلامية العراقية

من المسلمات التي كان الصحافيون يلمسونها كل يوم قبل الغزو والاحتلال أن محاولات غربية وأمريكية خاصة حاولت اجتذابهم إلى حاضنتها مستغلة ظرف الحصار الاقتصادي الذي ضاق العراقيون ذرعاً به وخلف فقراً بين جميع شرائح المجتمع العراقي، ومحاولة

(١٤) هذه الإحصائية التي تنتهي عند اسم الزميل الشهيد نزار الراضي.

(١٥) تقرير مرصد الحريات الصحافية في العراق، المصدر نفسه، و«التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧» الصادر عن منظمة «مراسلون بلا حدود» والشبكة الدولية لتبادل المعلومات وحرية التعبير.

استغلال نقطة الضعف تلك لعلها تحصد ثماراً إيجابية للمخطط الأمريكي في الاختراق الإعلامي. وجرى التركيز على بعض العناصر الإعلامية البارزة، وقد فشلوا في الكثير ونجحوا في القليل من محاولاتهم جر هذه الوجوه الإعلامية المؤثرة. وأما بعد الاحتلال فإن المؤسسة الإعلامية أجهضت بالكامل بقرار أمريكي واضح أصدره الحاكم الأمريكي للعراق بول بريمر كما أسلفنا سابقاً، وبدأت عملية استقطاب العناصر الصحافية والإعلامية التي لم تتمكن من الصمود بإغرائها بالمال والموقع وإن كانت نسبتها قليلة. كما قامت بإنشاء المؤسسات الإعلامية في العراق المحتل في خطوة منها لأمركة الإعلام العراقي تماماً بهدف إنجاح مشروعها الجديد في المنطقة الذي تنطلق به من العراق. وهنا نود أن نستعرض نموذجاً من ذلك، حيث كشفت وثيقة سرية أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) خططت قبل غزو العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣ لإنشاء فريق ردّ الفعل السريع الإعلامي (آر. آر. أم. تي). للتأكد من التحكم بوسائل الإعلام العراقية الرئيسة مع توفير وجه عراقي يعبر عن مجهوداتها.

ونذكر وكالة «أمريكا أرابيك» نقلاً عن ورقة بيضاء حصل عليها أرشيف الأمن القومي المستقل في الولايات المتحدة، أن الميزانية المخصصة لـ «حملة معلومات استراتيجية» التي تستغرق من عام إلى عامين بلغت ٥١ مليون دولار. ودعت الميزانية لتشغيل «مستشارين إعلاميين» أمريكيين كان سيتقاضى كلّ واحد منهما ١٤٠ ألف دولار لمدة ستة أشهر من العمل. ويتم دفع ٨٠٠ ألف دولار لستة «مستشارين إعلاميين» عراقيين عن المدة نفسها وأن مهمة الخبراء العراقيين الذين يقع الاختيار عليهم – طبقاً لما ذكرت الوثيقة – توفير التخطيط والإرشاد الموجه للخبراء الأمريكيين، ويساعدون في اختيار وتدريب المذيعين والناشرين، وهو لصالح مجهود المعلومات الذي ترعاه حكومة الولايات المتحدة والتحالف. وليس من الواضح ما إذا كانت الخطة نفذت كما جاء في الورقة أم لا، على الرغم من أن أرشيف الأمن القومي كشف في ٨ أيار/مايو عام ٢٠٠٧ الستار عن حساب قام به مفتش البنتاغون العام بخصوص ٢٤ عقداً، معظمها جرى بالإسناد المباشر وتبلغ في مجموعها ١٢٢,٥ مليون دولار منحتها وزارة الدفاع إلى ثلاثة مقاولين لديها، قاموا بتنفيذ أنشطة تتعلق بوسائل الإعلام في العراق بعد الغزو. واشتملت أسماء المقاولين على «راندون غروب» والشركة الدولية للتطبيقات العلمية (سايك) التي تلقت عقداً قيمته ٢٥ مليون دولار لإنشاء شبكة وسائل الإعلام العراقية، والتي كانت أهدافها تتضح في أنها تتوافق وبشدة مع ما ذكر في «الورقة البيضاء»، ولكنها تمزقت بعد ستة أشهر بدعوى عدم الكفاءة والاختلاف الداخلي. وأما الشركة الثالثة التي ذكرت في كشف الحساب فهي تلك التي عمرها خمس سنوات «لينكولن غروب»، والتي قامت – وفقاً للتقارير – بدفع ملايين الدولارات إلى المجلات العراقية لنشر مقالات مؤيدة للولايات المتحدة منذ الغزو. وقد تمّ تصوير «آر. آر. أم. تي». على أنها «جسر البداية السريعة» بين شبكة وسائل الإعلام التي تديرها الحكومة و«وسائل إعلام عراقية حرة» التي وصفها معدو «الورقة البيضاء» بأنها هدف طويل الأجل لهذا البرنامج. وأشار التقرير إلى أن الهدف من ذلك كان «إعلام جمهور العراق بنية حكومة الولايات المتحدة والتحالف وعملياتهما من أجل استقرار العراق، وخصوصاً منع تمزق العراق بعد الحرب وتوفير أمل للعراقيين في المستقبل» وفق ما

جاء في التقرير. ومن خلال الترتيب والتواصل مع قائد القيادة المركزية في بغداد، تمّ البدء بإذاعة ونشر المعلومات التي توافق عليها حكومة الولايات المتحدة لشعب العراق<sup>(١٦)</sup>.

إن ملاحقة الصحفيين بالقتل والخطف وإغلاق مكاتب الشبكات والقنوات الفضائية على جريمة متابعتهم سير الأحداث العسكرية التي تتعرض لها قوات الاحتلال في العراق يعد أحد محاولات سياسة تكميم الأفواه التي تمارسها هذه القوات الأجنبية<sup>(١٧)</sup>. وكان من بين الأمور التي تتطلب الإشارة إليها هنا، أنه جرى اعتقال

### توزعت مسؤولية هدر دماء الصحفيين العراقيين بين جهات أمريكية وعراقية عسكرية وجهات مسلحة مجهولة عديدة.

صاحب هذه الدراسة في الرابع عشر من نيسان/ أبريل من العام ٢٠٠٦ مع ٩٠ شخصاً مدنياً في مجلس عزاء لمقتل شقيقنا الطالب في جامعة بغداد بسلاح أمريكي، وعندما نشرت وسائل الإعلام العالمية خبر الاعتقال، مع الإشارة بشكل خاص إلينا كأحد الصحفيين، كانت كل من قناتي «العراقية» و«الحرّة» الممولتين من سلطات

الاحتلال والحكومة العراقية قد نشرت الخبر على نحو أن المعتقلين إرهابيون.

ومن الأمور التي تكشف أسلوب التهيب والترغيب الأمريكي للإعلاميين في العراق بالعمل ضمن أجندتها الاحتلالية أن القائد الأمريكي في قاعدة الفلوجة العقيد «ألن نكلسون» عرض على المتحدث فتح صحيفة تخصص لها ميزانية ثابتة يدفعها الجيش الأمريكي، توازي ميزانية أكبر صحيفة تصدر في البلاد العربية، ومسموح لها نشر الشتائم ضدّ الوجود العسكري الأمريكي، وكذلك نقد السياسة الأمريكية المتبعة حيال العراق أو المنطقة. وقال بالنص: «لك الخيار أن تنتقد ما تشاء في الصحيفة، أخطاء الجيش أو التوجه السياسي لنا في العراق أو المنطقة، ونعتقد أن في ذلك تقويماً لتجربتنا رغم نضوجها، وأنت تعرف أن أمريكا بلد يهتم بالصحافة والفكر ويؤمن بالتوجه الديمقراطي، ونلجأ إلى أن يسير العراق ضمن ذلك لان مجيئنا إلى هنا، إلى بلدكم، ليس طمعاً بثرواتكم أو حكمكم، وإنما لمساعدتكم على نيل حريتكم وتخليصكم من حكم صدام حسين. وأردف قائلاً: كل ما هو مطلوب منها (الجريدة) نشر بعض التقارير التي نحددها نحن. وهذا بالطبع يخدم وجودهم الاحتلالي على أرض العراق، وهو ما تمّ رفضه على الرغم من اللجوء إلى أسلوب التهيب بعد أن تجاوز الأمر أسلوب الترغيب<sup>(١٨)</sup>.

(١٦) تقرير عن وكالة الأخبار الإسلامية بتاريخ ١١/٥/٢٠٠٧، نشره موقع مفكرة الإسلام بتاريخ

< <http://www.islammemo.cc> > .

١٢/٥/٢٠٠٧،

(١٧) «تعداد الجثث في العراق: الخسائر البشرية المدنية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥»، المستقبل العربي، السنة ٢٨،

العدد ٣١٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ١٠٢-١٢٦.

(١٨) اعتقلت قوة أمريكية ٩٠ شخصاً من مجلس عزاء لاستشهاد الطالب في جامعة بغداد فائز البدراني

على يد جندي أمريكي قنص في مدينة الفلوجة، وكان من بين المعتقلين معد البحث، حيث جرت معه سلسلة تحقيقات، من قبل كبار ضباط القاعدة الأمريكية قرب الفلوجة، لمحاولة الحصول على معلومات وكذلك لاستمالة موقفه لصالحهم.

من هنا نستنتج أن العشرات من وسائل الإعلام ولدت بدعم أمريكي، وهي بذلك تشكل منبراً لدعم سياسة الاحتلال، هذا إلى جانب معرفتنا ببعض الأسماء التي تستلم شهرياً مبالغ تتراوح ما بين ١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ دولار من قبل الجيش الأمريكي مقابل كتابة ونشر الأخبار المرسلة إليهم. إن هذه المجموعة من الكتاب والصحافيين يزودون بهويات خاصة يحددها المركز الصحافي الأمريكي، وهي ليست الهويات التي تمنح لمراسلي الشبكات الفضائيات المتعددة. وقد أثرت القضية في وسائل الإعلام العربية والأجنبية، لكنها انتهت بسبب كثرة الطوفان الذي تتعرض له ساحة العراق إعلامياً وأمنياً وعسكرياً واقتصادياً، والأهم سيادياً □

## صدر حديثاً

### أسلحة الرعب

#### إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية

اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)

إن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية هي أشد الأسلحة وحشية. وهي تسمى، بحق، أسلحة الدمار الشامل وأسلحة الرعب.

في وسع هذه الأسلحة، المصممة لبث الرعب فضلاً عن الدمار، وفي حال وقوعها في أيدي دول أو إرهابيين، أن تسبب دماراً على نطاق واسع يفوق كثيراً ما يمكن أن تحدثه الأسلحة التقليدية.

وما دامت أي دولة تملك مثل هذه الأسلحة - وخصوصاً الأسلحة النووية - فإن دولاً أخرى ستتشدد حيازتها.

في هذا الكتاب، تتصدى اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، التي يرأسها الدكتور هانز بليكس، لهذا التحدي العالمي، وتقدم ستين توصية بشأن ما يستطيع المجتمع الدولي - الحكومات الوطنية والمجتمعات المدنية - أن يفعله وما ينبغي أن يفعله.



٢٥٦ صفحة

الثلثم: ٨ دولارات  
أو ما يعادلها